الشك المنهجي وتطبيقاته عند علماء الحديث

الدكتور خالد بن منصور بن عبد الله الدريس

جامعة الملك سعود– الرياض

المقدمة: الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه. أما بعد،

لا يخفى على المختصين في علوم الحديث، أن دراستها نظرياً وتطبيقياً تؤسس بامتياز لعقلية نقدية في غاية المتانة والقوة خاصة عند التعامل مع الروايات والأخبار، إلا أن هذا الحقيقة تظل خافية وليست بمعروفة لدى كثير من غير أهل الاختصاص، الذين يغلب على ظنهم أن علوم الحديث علوم تقوم على التقليد المحض، ولا علاقة لها بالتفكير النقدي القائم على الفحص والتحري والتثبت المستمر؛ لذا رغبت في كتابة بحث بعنوان: "الشك المنهجي وتطبيقاته عند علماء الحديث" أسلط الضوء فيه على هذه القضية برؤية تتسق مع منهج البحث العلمي في عصرنا.

إشكالية البحث: يعد مبدأ الشك المنهجي من أهم مبادئ المنهج العلمي في العصر الحديث، وقاعدة أساسية من قواعد التفكير الناقد يرى أساتذة المنهجية أنها ملزمة لكل باحث على الدوام، وقد لاحظت أن البعض — من المنبهرين بعلوم العصر – يقررون بأن علوم الشريعة لا تعرف الشك المنهجي أو التفكير الناقد، فرغبت في التصدي لهذه المقولة الخاطئة من خلال كتابة بحث يزاوج بين منهج النقد عند المحدثين ومبدأ "الشك المنهجي"، ومما حفزني — من وجه آخر – إلى تناول هذا الموضوع بالبحث أن بعض الأفاضل يسبق إلى أذهانهم إذا سمعوا عبارة "الشك المنهجي" أن المقصود بها الشك المذهبي المذموم نقلاً وعقلاً؛ فينفرون منها لذلك، والتمييز بين المصطلحين في غاية الأهمية للمهتمين بمنهج البحث العلمي، كما أن حدود الشك المنهجي لم توضح كما ينبغي في كتب المنهجية، فظهر لي أن ألقاء الضوء على جملة من تطبيقات المحدثين العملية في ذلك؛ يسهم في إبراز منهج علمي موضوعي في التعامل مع الشك المنهجي برؤية إسلامية صافية. وفي هذا لفت لأنظار الكاتبين في مسائل منهج البحث العلمي ليقفوا

ليقفوا على جوانب من أساسيات التفكير الناقد التي تمثل مظهراً من مظاهر عظمة المنهج العلمي الدقيق عند أئمة الحديث رحمهم الله.

هدف البحث: الهدف الرئيس لهذا البحث هو تقريب منهجية علوم الحديث لعموم المثقفين، وهذا بلا ريب مطلب في غاية الأهمية، كي لا يحدث انفصام بين تراث الأمة وثقافة أبنائها الذين ضعفت معايشتهم لتراثهم العلمي الشرعي، فانبهروا بعلوم العصر ومناهجه العلمية، ومن مستلزمات تحقيق ذلك أن تستعمل لغة يسهل على المخاطبين من المعاصرين فهمها بوعي ووضوح، ليحصل التفاعل البناء والمثمر إن شاء الله.

ومع علمي أن كلمة "الشك" من حيث الإطلاق ليست محمودة في الشريعة، وأن التعبير الإسلامي لحالة الشك العلمي هو التبين والتثبت، إلا أنه بالنظر إلى أن مقصود البحث هو تقريب منهجية علماء الحديث للذين غلب على تكوينهم المعرفي الثقافة العصرية؛ فقد اخترت أن يكون العنوان منسجماً مع الهدف الرئيس للبحث، لاسيما وأن من المقولات المسلم بها عند أهل العلم: "لا مشاحة في الاصطلاح"، والعبرة بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني.

أقسام البحث: المبحث الأول: الشك في المنهج العلمي الحديث.

المطلب الأول: مفهوم الشك المنهجي.

المطلب الثاني: خصائص الشك المنهجي المميزة له عن الشك المذهبي.

المطلب الثالث: مترلة الشك المنهجي في المنهج العلمي.

المطلب الرابع: متى يكون الشك غير منهجي؟

المبحث الثاني: تطبيقات المحدثين للشك المنهجي

المطلب الأول: أهمية التثبت في الإسلام.

المطلب الثاني: التأكد من اتصال السند.

المطلب الثالث: الاحتياط في البحث عن عدالة الرواة وضبطهم.

المطلب الرابع: التحقق من سلامة الحديث من الشذوذ.

المطلب الخامس: تحري سلامة الحديث من العلة.

وأسأل المولى سبحانه وتعالى أن يحقق هذا البحث الثمرة المرجوة منه، على الوجه الذي يرضيه سبحانه، كما أتضرع إليه تعالى أن ينفع به مؤلفه ومطالعه.

تمهيد: في تعريف الشك لغة: ويقول ابن فارس موضحاً أصل اشتقاق الشك ومحدداً معناه بالنظر لاستعمالاته في اللغة: (الشين والكاف أصل واحد مشتق بعضه من بعض، وهو يدل على التداخل، من ذلك قولهم: شككته بالرمح، وذلك إذا طعنته، فدخل السِنانُ في جسمه. . ومن هذا الباب الشك الذي هو خلاف اليقين، وإنما سمي الشك بذلك؛ لأن الشاك كأنه شُكّ له الأمران في مشكٍ واحد، وهو لا يتيقن واحداً منهما، فمن ذلك اشتقاق الشك، تقول: شككت بين ورقتين إذا غرزت العود فجمعتهما)[1]. ويزيد أبو القاسم حسين بن محمد بن المفضل المعروف بالرّاغبُ الأَصْفهاني (ت 505 هـ)[2] في معاني الشك واستعمالاته في اللغة، فنراه يذكر أن الشك هو اعتدالُ النَّقيضَيْنِ عندَ الإنْسانِ وتَساويهما، وذلك قد يَكُونُ لوُجُودِ أَمارَتَيْن مُتَساوِيَتَيْنِ عِنْدَه في النَّقيضَيْنِ، أَو لعَدَمِ الأَمارَةِ فيهما. ويؤكد رحمه الله أن الشَّك رُبّما يكونُ في الشَّيءِ: هَلْ هو مَوْجُودٌ أَو غيرُ مَوْجُود، ورُبَّما كانَ في جِنْسِه من أي جِنْسٍ هو، ورُبَّما كانَ في بَعْضِ صِفاتِه، ورُبّما كانَ في الغَرَضِ الذي لأَجْلِه أوجِدَ.

ويبين الراغب وجه العلاقة بين معنى الشك وأصل اشتقاقه اللغوي فيشير إلى أن الاشتقاق إما من شككت الشيء أي خرقته، فكأن الشك الخرق في الشيء، وكونه بحيث لا يجد الرأي مستقراً يثبت فيه ويعتمد عليه، ويذكر الراغب - رحمه الله – رأياً آخراً في وجه العلاقة وهو أن يكون مستعاراً من الشك وهو لصوق العضد بالجنب، وذلك أن يتلاصق النقيضان فيصعب الفهم، ويشهد لهذا قولهم: التبس الأمر واختلط وأشكل[3].

1- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الكتب العلمية، 1399هـ، 3 / 173.

2- الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت، ص. 265.

3- المرجع السابق.

المبحث الأول: الشك في المنهج العلمي

المطلب الأول: مفهوم الشك المنهجي: كانت كلمة "شكاك" في اللغة اليونانية تطلق على من ينظر بإمعان، ومن يفحص باهتمام قبل أن يصدر حكماً على شيء أو قبل أن يتخذ أي قرار[1]، وتعني كلمة الشك: البحث والتقصي من أجل الكشف عن الحقيقة[2].

وفي مسيرة البحث عن تعريف الشك المنهجي ومعناه نجد تنوعاً في العبارات، ولكنها في النهاية لا تصل إلى درجة اختلاف التضاد، بل هي من قبيل اختلاف التنوع. ونبدأ بتعريف مجمع اللغة العربية في "معجمه الفلسفي" فقد جاء فيه: (الشك المنهجي مرحلة أساسية من مراحل منهج البحث في الفلسفة، وقوامها تمحيص المعاني والأحكام تمحيصاً تاماً بحيث لا يقبل منها إلا ما ثبت يقينه، ومن أبرز من قال بها الغزالي ثم ديكارت، فعلى الباحث أن يحرر نفسه من الأفكار الخاطئة "بالشك"، وأن يتروى فيما يعرض له، فلا يتسرع في حكمه، ولا يقبل إلا ما ثبت للعقل بداهة)[3].

ويوضح لنا الدكتور توفيق الطويل[4] مفهوم الشك المنهجي على أنه منهج يفرضه صاحبه بإرادته، رغبة منه في امتحان معلوماته، واختبار معرفته، وتطهير عقله من كل ما يحويه من مغالطات وأضاليل، وهو يمكن صاحبه من البدء بدراسة موضوعه وكأنه لا يعلم عنه شيئاً، فلا يتأثر بالأخطاء المألوفة أو المغالطات التي يتلقاها عن غيره من الناس، أو يقرأها في كتب الباحثين، والإنسان بطبيعته عرضة للأحكام المبتسرة، وهذا الشك المنهجي خير طريقة لاتقاء هذه الأخطاء، إنه خطوة تسلم إلى اليقين أو تؤدي إلى معرفة صادقة، فهو وسيلة وليس غاية في ذاته، يزاوله الباحث بإرادته ومن ثم يستطيع التحرر من شره.

1- عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984م، 16/2.

2- راوية عبد المنعم عباس، ديكارت والفلسفة العقلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1996م، ص. 106.

3- مجمع اللغة العربية في جمهورية مصر العربية، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1403هـ، ص. 103.

4- توفيق الطويل، أسس الفلسفة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979 م، ص. 314.

وأما الدكتور جميل صليبا، فيرى أن الشك المنهجي عند ديكارت – وهو أشهر من قال به في الفلسفة الحديثة - طريقة موصلة لليقين، ومعنى ذلك كله أن ينبغي للعالم إذا أراد الوصول إلى اليقين، أن ينتقد علمه، وأن يحرر نفسه من الأفكار السابقة، وأن لا يقبل أمراً على أنه حق إلا إذا عرف أنه كذلك ببداهة العقل، أي أنه يجتنب التسرع والظن، ولا يدخل في أحكامه إلا ما يبدو لعقله واضحاً ومتميزاً إلى درجة تمنعه من وضعه موضع الشك[1].

ويقول الأستاذ جبور عبد النور: (الشك المنهجي هو موقف ديكارت في كتابه خطبة المنهج، وهو موقف يتميز عن الشك الارتيابي بأنه وقتي، ويسلم بالمقدرة على بلوغ حقائق أكيدة شرط التمكن من التدليل عليها)[2]. ويبين الدكتور مهدي فضل الله[3] معنى الشك المنهجي كما هو عند ديكارت، بأنه عدم الثقة في شيء ما، أو تقبله على أنه صواب، إلا بعد إعمال الذهن فيها، حتى لا يبقى في عقل المرء إلا الأفكار التي يسلم بها كل ذي عقل سليم، ولا يمكن الشك بها أو رفضها، ويكون ذلك بمراعاة ثلاثة مبادئ هي:

1 – تجنب التسرع في الأحكام. لأن التسرع من عيوب الإنسان المتأصلة فيه، فهو يميل بطبعه إلى تجنب الجهد، وإلى المبادرة إلى إصدار الأحكام جزافاً، لذا كان لا بد من إعمال الفكر والنظر قبل الحكم على أي شيء.

2 – عدم الميل مع الهوى. ومن الأمور الطبيعية في البشر أنهم يميلون إلى التأييد العاطفي العشوائي لآراء وأفكار بعض الأشخاص (إما قريب، أو موافق في المذهب، أو زعيم. .) دون بحث وتمحيص. والمنهج العلمي الصحيح موضوعي لا يعترف بالذاتية والميول الشخصية.

3 – عدم قبول شيء غير بديهي. لأن عكس البداهة هو الغموض في الأفكار، وهذا بدوره يثير الاضطراب في الذهن، وهذا يعني أنه لا تقبل إلا الأفكار المتسمة بالوضوح التام والتميز المطلق. ويمكن لنا أن نقول: إن التعريفات السابقة ليست متضادة أو متنافرة، بل تلتقي كلها

1- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1994م، 705/1.

2- جبور عبد النور، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، 1984 م، ص. 153-154.

3- مهدي فضل الله، فلسفة ديكارت ومنهجه، دار الطليعة، بيروت، 1986م، ص. 108.

على معنى واحد، نستطيع أن نوجزه في العناصر الآتية:

- يعد الشك المنهجي مرحلة أساسية من مراحل البحث العلمي.
- يقوم على تمحيص المعاني والأحكام تمحيصاً تاماً بحيث لا يقبل منها إلا الثابت.
- ومن أبرز من قال به الغزالي ثم ديكارت.
- ويهدف الباحث من استعماله لمبدأ الشك المنهجي بأنه يحرر نفسه من الأفكار الخاطئة "بالشك العلمي" وقد تكون تلك الأفكار استقرت في تفكيره بحكم الإلف والعادة.
- ومن أهم فوائده ومنافعه أن الباحث يتروى فيما يعرض له، فلا يتسرع في حكمه، ولا يقبل إلا ما ثبت بالبحث والتحري.

المطلب الثاني: خصائص الشك المنهجي المميزة له عن الشك المذهبي: تقدم في المطلب السابق التعريف بالشك المنهجي، ولكي نبين خصائصه سنحتاج أولاً إلى التعريف بالشك المطلق (المذهبي)؛ ليسهل بعد ذلك التمييز بينه وبين الشك المنهجي الذي هو موضوع بحثنا.

إن الشك حالة فكرية ترتبط بالمدارك الإنسانية، وتؤثر في المعرفة الإنسانية في قدرتها وتحصيلها، وقد تتطور تلك الحالة إلى مستوى مرضي (عقلي أو نفسي) فتؤدي إلى شلل في الإدراك، فيتوقف الإنتاج والعمل نهائياً، وقد تكون تلك الحالة الفكرية دورية، أو خاصة بظروف معينة، وبهذا يكون الشك مطلقاً أو مؤقتاً، والشك المذهبي هو المطلق أما الشك المنهجي هو المؤقت.

والمذهب السوفسطائي هو خير من يمثل اتجاه الشك المذهبي، إذ استخدم الشك بصورة مفرطة جداً إلى درجة الشك في المنهج الموصل للحقيقة، وبالتالي شكوا في إمكان التوصل إلى الحقائق، وقد اتخذ السوفسطائيون الشك سبيلاً إلى إنكار الحقائق العلمية والحقائق القيمية والأخلاقية، وقالوا: إن وسائل المعرفة هي الحواس فقط، وأنكروا أن يكون العقل والوحي الإلهي وسيلتين من وسائل المعرفة، وحتى المعرفة الحسية الناشئة عن الحواس قالوا عنها: إنها معرفة نسبية بمعنى أنها تختلف من شخص إلى آخر، فما رآه شخص صواباً ربما يراه غيره خطأً، وبذلك نزعوا

إلى مبدأ الهدم والتقويض، وجعلوا كل مذهب يقيني عدواً لهم[1].

إن الشك المذهبي يبدأ معتنقه شاكاً وينتهي شاكاً فهو في حالة ريب كامل "حالة عقلية"، الهدف والغاية منه لذاته فقط، ويكون هو الموجه والمسير لإرادة صاحبه، فهو غاية في حد ذاته، وليس وسيلة إلى غاية كالمعرفة الصادقة أو اليقين مثلاً، ومن نتائج الشك المذهبي: حالة التردد المطلق، والغلو في الشعور بالحيرة، وقد يكون في نتائج الدراسات النفسية المعاصرة ما يقرّب لنا صورة الشك المذهبي في أسوأ حالاته وهو الشك العقلي بوصفه مرضاً يسيطر على صاحبه ويستعبده حتى يتحول إلى ما يسمى "جنون الشك"[2]. ولا ريب في أن هذا النوع من الشك يعرقل عملية التطور الفكري للفرد أو للمجتمع؛ لأنه يجمد نشاط العقل ويشل حركته، ويقف عقبة في سبيل التوصل إلى الحقيقة المنشودة، ويقيناً إن مثل هذا الشك يناقض كل دعوة إلى العلم والمعرفة والتقدم. ولنا أن نتصور لو ساد هذا المذهب التقويضي الهدام في تاريخ البشرية كيف كان يمكن أن يكون مصير الاكتشافات والاختراعات والإبداعات والتطورات المذهلة التي حققتها الإنسانية في مسيرة تقدمها المادي والحضاري ؟!

وفي مقدورنا أن نوجز حقيقة الشك المذهبي في العبارات الآتية: إنه شك من أجل الشك[3]. وكل شيء عنده نسبي، فيمكن للون الأسود أن يكون أبيضاً وبالعكس، فلا حقائق مؤكدة، والحياة بلا غاية. وباستعراض السطور السالفة يصبح من المنطقي أن نوجه السؤال المهم في هذا المطلب، ألا وهو: **ما هي الخصائص المميزة للشك المنهجي**؟ في الإجابة عن هذا السؤال :

1- الشك المنهجي هو شك مؤقت يستعمل في بعض الأحيان؛ لهدف محدد وغاية مقصودة، وهي التحقق من الأمور والفحص للمعلومات، وعدم القبول أو الرفض لشيء، إلا بعد النظر والبحث والتفتيش، أما الشك المذهبي فهو مستمر ودائم وهو ينظر للشك بوصفه غاية في حد ذاته لا تتوقف ولا تنقطع.

1- توفيق الطويل، أسس الفلسفة، مرجع سابق، ص. 205.

2- المرجع السابق، ص. 210، 220.

3- توفيق الطويل وآخرون، مسائل فلسفية، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية، 1380هـ، ص. 76

2- الشك المنهجي وسيلة وليس غاية، ولذا فإن الباحث العلمي يستعمله بحثاً عن اليقين أو المعرفة الصادقة، ومتى وصل إليها توقف عنه وتخلص منه. ولهذا فإن الشاك المذهبي يبدأ شاكاً وينتهي شاكاً، أما الشاك المنهجي فهو يبدأ شاكاً وينتهي موقناً.

3- الشك المنهجي ضروري للباحث العلمي وهو مفيد جداً له، ذلك لأن الإنسان بطبيعة تكوينه وتربيته الفكرية المتأثرة بالعادات والتقاليد الاجتماعية الشعبية لديه اندفاع وميل بقوة للتصديق والقبول، حتى بالإشاعات والأقوال غير الصحيحة، كما أن الإنسان لديه قابلية للتصديق السريع بالمعلومات والأخبار التي تلبي أحلامه وتتوافق مع أمانيه ورغباته وأهوائه، وبالتالي يصبح الإنسان يؤمن بما يريد هو أن يصدقه ومن حيث لا يشعر، وبهذا يصبح الإنسان عرضة للانخداع بسهولة فائقة.

إن من أكثر مداخل الخطأ على الإنسان في تفكيره هو قابليته للتسليم بمعلومات مزيفة، ذلك لأن البشر بحكم عاداتهم في التفكير لديهم ميل قوي للكسل وبغض التفكير الشمولي المتفحص للمعلومات، ومن هنا تأتي كثير من مصائب البشر في وقوعهم في الأوهام لكراهيتهم للفحص الدقيق لجوانب المسائل التي يفكرون فيها أو يريدون اتخاذ قرار في شأنها.

ومن أبرز منافع الشك المنهجي للباحث العلمي أنه يحرر نفسه من الأفكار الخاطئة من خلاله، وقد تكون تلك الأفكار استقرت في تفكيره بحكم الإلف والعادة، كما أن من أهم فوائده ومنافعه أن الباحث يتروى فيما يعرض له، فلا يتسرع في حكمه، ولا يقبل إلا ما ثبت بالبحث والتحري. أما الشك المذهبي فهو شك يصيب الفكر بالشلل ويؤدي إلى عقم في الإبداع وتعطيل للإنتاج، إنها مرض مقعد للنشاط العقلي.

4 – الشك المنهجي هو ثمرة نشاط وحركة وعلامة صحة ويثمر الانطلاق والبناء، أما الشك المذهبي فيثمر حالة من الكسل الذهني، وهو علامة مرض فكري أو نفسي ويثمر الشلل النفسي والقيود على انطلاقة الفكر.

5- الشك المنهجي يكون المستعمل له هو المتحكم به؛ لأنه خاضع لإرادة الباحث، فيستخدمه لغاية وهي امتحان معلوماته، واختبار معرفته، وتطهير عقله من الأفكار التي لا دليل عليها من

العلم، أما الشك المذهبي فهو شك يزاول لذاته وبغير إرادة صاحبه. وبهذه العناصر السالفة نستطيع أن نقول: لقد مُيز الشك المنهجي بجلاء عن الشك المذهبي، وبذلك تبينت خصائص كلاً منهما بوضوح نظنه يمنع التداخل أو الاختلاط في المعاني والوظائف والغايات والأهداف.

المطلب الثالث: منزلة الشك المنهجي في المنهج العلمي: يحتفي المنهج العلمي الحديث[1] بالشك المنهجي كثيراً، وقد تواترت كلمات أساتذة المنهجية، والفلاسفة، والمفكرين في إطرائه والثناء عليه ومدحه، وسنقف مع أبرز تلك النصوص، لأهميتها في إيضاح منزلته الجليلة المهمة في المنهجية العلمية. يقول "رينيه ديكارت" وهو أهم مفكر اعتنى وأكد على أهمية الشك المنهجي في التاريخ الغربي الحديث: لا بد لنا (أن نطرح كل ما في داخل عقلنا من معارف، ونشك في جميع طرق العلم وأساليبه، مثلنا في ذلك مثل البنّاء الذي يرفع الأنقاض، ويحفر الأرض حتى يصل إلى الصخر الذي يقيم عليه بناءه، والأساس الذي نريد الوصول إليه هو العقل المجرد خالصاً)[2].

ويذهب الفيلسوف البريطاني "ديفيد هيوم" (1711 – 1776م) وهو من أهم المفكرين الذين تناولوا مبحث إمكانية المعرفة البشرية في بحثه عن الطبيعة البشرية إلى القول: (إذا كنا فلاسفة فينبغي أن تقوم فلسفتنا على أسس شكية) بل سمى هذا الشك بالشك الأكاديمي أو العلمي، وصرح بأنه ضروري لكل بحث نزيه؛ لأنه يبعث على مواصلة النظر في الأمور وإمعان التفكير فيها ومواصلة اختبارها من غير توقف[3]. وقد عبّر "شارل سنيوبوس" أستاذ منهج البحث التاريخي في الجامعات الفرنسية عن أهمية الشك المنهجي بقوله: (في كل علم ينبغي أن تكون نقطة البدء هي الشك المنهجي. **فكل ما لم يثبت بعد، ينبغي أن يظل مؤقتاً موضوعاً**

1- نعني بالحديث أي في العصر الذي بدأ فيه الأخذ بالمنهج التجريبي في العلوم المادية.

2- رينيه ديكارت، المنهج لإحكام قيادة العقل والبحث عن الحقيقة في العلوم، ترجمة فواز الملاح ومحمود الصالح، دمشق، 1988، ص. 36، وانظر للمزيد يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، دار القلم، بيروت، ص. 66

3- توفيق الطويل، أسس الفلسفة، ص. 318

للشك، ولتوكيد قضية ما ينبغي تقديم الأسباب التي تبرر الاعتقاد بأنـــها صحيحة صادقة)[1].

وأما الطبيب العالم "كلود برنار" (1813 – 1878م) الذي كتب كتاباً يعد بحق من أهم كتب المنهجية في العصر الحديث وعنوانه "مدخل إلى دراسة الطب التجريبي"، فهو ينص على أن الشك المنهجي واجب[2]، وقد عبر عن اهتمامه البالغ بالشك المنهجي أن عقد باباً بأكمله سماه بـــ "الشك والفكرة القبلية في الاستدلال التجريبي"، ومن فصوله فصلاً عنون له بـــقوله: (الفصل الثالث في أن المجرب ينبغي أن يشك وأن يتخلص من الأفكار الملازمة المستبدة، وأن يحتفظ دائماً بحرية فكره) ثم قال: (إن أول شرط ينبغي للعالم الذي يتوفر على بحث الظواهر الطبيعية أن يستوفيه؛ هو أن يحتفظ بحرية ذهنه كاملة وأن تكون هذه الحرية قائمة على الشك الفلسفي. . . إن أفكارنا تجيئنا عندما نرى الوقائع التي لوحظت من قبل، والتي نعمل على تفسيرها من بعد ذلك، ومن هذا كان من الممكن أن يتسرب إلى ملاحظاتنا من أسباب الخطأ ما لا حصر له، وليس في مقدورنا على الرغم من شدة حرصنا وفطنتنا أن نثق من أننا رأينا كل شيء؛ لأن وسائل التسجيل غالباً ما تعوزنا أو تكون ناقصة لم تبلغ حد الكمال. . . وأساس هذه الحرية التي يحتفظ بها المجرب هو الشك الفلسفي)[3].

إن "كلود برنار" يعلن بكل حزم وصلابة بأن الشك المنهجي الذي يسميه هو بالشك الفلسفي هو قاعدة البحث العلمي الأساسية الوحيدة[4]، ويؤكد "برنار " أيضاً على أن الباحث العلمي إذا لم يستعمل الشك المنهجي فإنه سيجد نفسه مضطراً للإيمان الأعمى بنظريات غير علمية وسبب ذلك يعود إلى الإسراف بمبدأ القبول وعدم المناقشة الذي يكبل العقل العلمي

1- لانجوا وسينوبوس، المدخل إلى الدراسات التاريخية، مطبوع ضمن كتاب النقد التاريخي، ترجمة عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1981م، ص. 122

2- كلود برنار، مدخل إلى دراسة الطب التجريبي، ترجمة يوسف مراد وآخر، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، 1944م، ص. 53

3- المرجع السابق، ص. 35 – 36

4- المرجع السابق، ص. 50

ويقيد حريته في العمل والتصرف، ويبقيه عقلاً فقيراً من الابتكار والتجديد[1].

وتتفق كتب المنهجية المعاصرة على التنويه بأهمية الشك المنهجي في البحث العلمي وخاصة في الأبحاث التاريخية التي تعتمد على النصوص والروايات والنقول والوثائق، فهاهو الدكتور فان دالين وهو من أشهر مؤلفي كتب المنهجية في التربية وعلم النفس يقول: (إن الشك هو بداية الحكمة في الدراسات التاريخية)[2].

ويرى الدكتور عبد الرحمن بدوي أنه لا بد للباحثين في المجال التاريخي وبصورة دائمة مستمرة أن ينطلقوا من الشك في صحة أي رواية تصلهم؛ لأن مبدأ الشك المنهجي يعتبر كل الوثائق التاريخية في حكم المزيفة وعلى المؤرخ أن يبدأ بإثبات صحتها[3].

إن الشك المنهجي يعد في الحقيقة القلب النابض للتفكير الناقد، وإذا كان العلم لا يتقدم إلا بالنقد، فإن الشك المنهجي هو المحرك الرئيس للروح النقدية التي هي شرط أساس في أي باحث علمي، بل هي شرط ضروري لأي بحث علمي يهدف للوصول إلى الحقيقة، والحقائق لا يمكن أن تعيش وتنمو إلا بالتفكير الموضوعي النزيه، وبهذا يتبين لنا مكانة الشك المنهجي في المنهج العلمي قديماً وحديثاً[4].

1- المرجع السابق، ص. 37

2- ديوبولد ب فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وزملائه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1997م، ص. 264

3-عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977م، ص. 211

4- للمزيد من النصوص حول أهمية الشك المنهجي في البحث العلمي تراجع كتب منهج البحث العلمي، ومنها على سبيل المثال: أحمد شلبي، كيف تكتب بحثاً أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1981م، ص. 21، وماهر عبد القادر محمد، فلسفة العلوم الميثودولوجيا (علم المناهج)، دار النهضة العربية، بيروت، 1997م، ص. 98، وعاصم الدسوقي البحث في التاريخ، دار الجيل، بيروت، 1411 هـ، ص. 14 – 15، وشوقي ضيف، البحث الأدبي، دار المعارف، القاهرة، 1979م، ص. 18، وأحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1978م، ص. 51، وبول موي، المنطق وفلسفة العلوم، ترجمة فؤاد حسن زكريا، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1401هـ، ص. 58، 63، وغيرها من كتب المنهجية

المطلب الرابع: متى يكون الشك غير منهجي؟ بعد أن عرفنا ما هو الشك المنهجي ومنزلته يحق لنا أن نتساءل: متى يكون الشك في معايير البحث العلمي غير منهجي؟ فالإنسان لديه قابلية لإنكار ما لا يهواه أو يميل إليه، فهل كل شك يعد علمياً، ومقبولاً في إطار المنهج العلمي ؟! والجواب الصحيح: إذا كان الشك يتسم بالإفراط والإنكار والنفي من دون بينة أو قرينة مقبولة، فلا يعد شكاً منهجياً، ولذا نجد أن أساتذة المنهجية الذين حثوا على الشك المنهجي، قد حذروا منه أيضاً، ومن هؤلاء "لانجلوا" فقد حذر المؤرخين من الإفراط في الشك، ناصحاً لهم بعد أن شدد على أهميته، فقال: (ينبغي ألا نسئ استعماله، فإن الإفراط في الشك والاتـــهام في هذه الأمور، يكاد يكون له **نفس النتائج الضارة؛ للإفراط في الثقة والاعتقاد)**[1]. ويقول الدكتور علي جواد الطاهر: (الشك ضروري على أن يكون علمياً، وفي **حدود الحقيقة**، وأن يقع في **السلب والإيجاب، وفيما لنا، وما علينا**. أما الشك المرضي أو الشك الذي تدفعك إليه نزوة في مخالفة المألوف. . . فهو خارج حدودنا، وليس من وكدنا)[2]. ولقد عاب العلماء طريقة طه حسين في كتابه "في الشعر الجاهلي" بسبب إفراطه في الشك من دون مبررات مقنعة، قال محمد أحمد الغمراوي في ذلك: "كل إنسان يستطيع أن يشك، ولكن شكه في الغالب يكون رجماً بالغيب، أو أخذاً بالهوى والظن، بينما نرى المدربين من الناس على التفكير الصحيح، وخاصة العلميين منهم، يجعل أحدهم شكه خاضعاً لعقله، لا يشك إلا لسبب صحيح، أو مع قرينة كافية، ثم هو بعد يهتم باختبار ذلك لينظر ما موقعه من الحقيقة"[3]. إذن ليس كل من أطلق العنان لشكه كان بذلك سالكاً سبيل الشك المنهجي المقبول علمياً، إذ هناك فرق واضح وجلي بين شك رجل عامي وشك علمي يقوم على أسباب صحيحة وقرائن مقبولة.

المبحث الثاني : تطبيقات المحدثين للشك المنهجي

1- لانجوا وسينوبوس، المدخل إلى الدراسات التاريخية، مرجع سابق، ص. 75.

2-علي جواد الطاهر، منهج البحث الأدبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1988م، ص. 46

3- محمد أحمد الغمراوي، النقد التحليلي لكتاب في الأدب الجاهلي، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، 1981م، ص. 138 – 139 بتصرف.

المطلب الأول: أهمية التثبت في الإسلام: إن المتدبر للقرآن يلحظ بكل وضوح أن الله يأمر بالتثبت وعدم العجلة في الأمور التي يخشى من سوء عواقبها. وأدلة هذه القاعدة في القرآن كثيرة: قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا}، [النساء: 94]، وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ}، [الحجرات: 6]. وقد عاب الله المتسرعين إلى إذاعة الأخبار التي يخشى من إذاعتها، فقال تعالى: {وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ}، [النساء: 83]، وقال تعالى: {بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ}، [يونس: 39]، وقال تعالى: {وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً}. [الإسراء: 36]، وينطوي تحت الآية كل معنى يدل على قول ما لا علم للإنسان به. ويمكن للمتدبر في آيات الكتاب الكريم أن يدخل في ذلك أيضاً الآيات الآمرة: بالشورى، وأخذ الحذر، وأن لا يقول الإنسان ما ليس له به علم، وما يندرج في ذلك.

وإذا استعرضنا السنة النبوية لنرى موقفها من قضية التثبت، فأول ما يطالعنا هو الحديث المتواتر عن النبي ﷺ أنه قال: (من كذب علي ً متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار)[1]، وقال ﷺ: (كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع) أخرجه مسلم[2]. قال الدارقطني: (فمن حدث بجميع ما سمع من الأخبار المروية عن النبي ﷺ، ولم يميز بين صحيحها وسقيمها، وحقها من باطلها، باء بالإثم وخيف عليه أن يدخل في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺبحكم رسول الله أنه منهم في قوله: (من حدث عني حديثاً يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين)[3]. وظاهر هذا الخبر دال على

1- أخرجه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق د/ مصطفى بغا، دار ابن كثير، بيروت، 1407 هـ، رقم الحديث (110، 1229). والإمام مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دارإحياء التراث العربي، بيروت، رقم الحديث (3004).

2- أخرجه مسلم بن الحجاج القشيري، مقدمة صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دارإحياء التراث العربي، بيروت، 10/1

3- المصدر السابق 8/1

أنَّ كل من روى عن النبي ﷺ حديثاً وهو شاك فيه: أصحيح هو أو غير صحيح؟ يكون كأحد الكاذبين، و لم يقل: وهو يستيقن أنه كذب)[1]. وقد كان الصحابة والتابعون رضوان الله عليهم يحتاطون بشدة في الحديث النبوي، والآثار في هذا كثيرة جدّاً، تركناها خشية الإطالة.

إن المتأمل في منهج المحدثين لا يخالطه أدنى شك بأنه روحه قائمة على التثبت والاحتياط البالغ فهاهو الإمام ابن القطان الفاسي يقول: "وأهل هذه الصناعة أعني المحدثين بنوها على الاحتياط، حتى صَدُق ما قيل فيهم: "لا يخف على المحدث أن يقبل الضعيف، وخف عليه أن يترك من الصحيح"، وبذلك حُفظت الشريعة"[2]. وفي مثل ذلك يقول الإمام عبد الرحمن بن مهدي: (خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم، والحديث)[3]. ويقول الإمام يحيى بن سعيد القطان: (لأن يكون خصمي رجلاً من عرض الناس شككت فيه فتركته، أحب إلي من أن يكون خصمي النبي صلى الله عليه وسلم ويقول: بلغك عني حديثاً سبق إلى قلبك أنه وهم، فلِمَ حدثت به؟)[4]. ويقول الإمام عبد الله بن المبارك: (من كان طلبه لله، ينبغي له أن يكون في الإسناد أشد وأشد. . .)[5]. ويقول محمد بن سيرين: (التثبت نصف العلم)[6]. وقيل لمسعر بن كدام وكان من أثبات المحدثين الثقات: (ما أكثر تشكك ! قال: تلك محاماة عن اليقين، وكان

1- جلال الدين السيوطي، تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، تحقيق محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، 1404هـ، ص. 139-147

2- أبو الحسن بن القطان الفاسي، النظر في أحكام النظر بحاسة البصر، علق عليه فتحي أبو عيسى، دار الصحابة للتراث، طنطا، 1414هـ، ص. 35

3- أبو جعفر العقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1404هـ، 9/1.
وعبد الرحمن ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دار المعرفة، بيروت، (35/2).

4- الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1414هـ، 123/2.

5- المصدر السابق 298/2.

6- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص. 199.

يقول: أنا أشك في كل شيء إلا في الإيمان)[1]. وكان الشافعي يقول: (كان مالك إذا شك في شيء من الحديث تركه كله)[2]. ويقول الإمام أحمد بن حنبل وكذلك الإمام علي بن المديني: (من لم يهب الحديث، وقع فيه)[3]. ويقول الإمام يحيى بن معين: (إذا خفت أن تخطئ في الحديث؛ فانقص منه ولا تُزِد)[4]، وقال: (من لم يكن سمحاً في الحديث كان كذاباً، قيل له: وكيف يكون سمحاً؟ قال: إذا شك في الحديث تركه)[5]، ويقول الخطيب البغدادي في المحدث المتقن: (ويجب أن يتثبت في الرواية حال الأداء، ويروي مالا يرتاب في حفظه، ويتوقف عما عارضه الشك فيه)[6].

والمتبحر في منهج النقد الحديثي يعلم يقيناً أن القاعدة الكبرى عند علماء الحديث هي: (الأصل عدم الثقة بالناقل والمنقول حتى يحصل اليقين أو يغلب على الظن صحته)[7]. ومنهجهم قائم على أن الخبر الذي نسمعه لا يمكن أن نحتج به ابتداءً من دون نظر وفحص، ولهذا وضعوا شروطاً للخبر المقبول، بعض تلك الشروط في المُخبر (الناقل أو الراوي)، وبعضها في الخبر نفسه (المنقول أو المروي)، وبهذا تكونت مجموعة من الأسئلة المنهجية صار من الواجب على الناقد الحديثي أن يطرحها قبل قبول أي حديث، من تلك الأسئلة: من هو الناقل؟ وهل هو صادق أم كاذب؟ وهل هو متقن لما ينقله أم لا؟ هل سنده الذي يروي به الخبر متصل أم لا؟ هل خالفه أحد من الرواة الآخرين أم لا؟ هل تفرد بالخبر تفرداً لا يحتمل لمثله أم لا؟. . إلى آخر تلك

1- الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، 1404هـ، ص. 552.

2- الخطيب البغدادي، الكفاية للخطيب البغدادي، مرجع سابق، ص. 234.

3 - المصدر السابق، ص. 167.

4 - المصدر السابق، ص. 224.

5- المصدر السابق، ص. 233.

6- المصدر السابق، ص. 165.

7- أكرم ضياء العمري، منهج النقد عند المحدثين مقارناً بالمنهج النقدي الغربي، دار إشبيليا، الرياض، 1417هـ، ص. 36.

الأسئلة النقدية. يقول الإمام مسلم: (فليس من ناقل خبر، وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا – وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقياً واتقاناً لما يحفظ وينقل – إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله)[1].

إن منهج المحدثين لا يُسلم بالمرويات دون محاكمة ونقد، ولا يكفي أن ينقل عالم أو شخص له تقديره رواية حتى تقبل، بل لا بد أن تـــثبت نسبتها إلى قائلها، وأن ينظر فيها نظرة ثاقبة فاحصة من جوانب عدة سيأتي بيانها بعد قليل. لا يملك العارف بمنهج النقد عند المحدثين إلا أن يقول: لقد منح علماء الحديث العالم بأكمله منهجاً مبتكراً يتسم بالموضوعية والدقة في ضبط المرويات والمعلومات المنقولة، يقوم على البحث والاستقصاء والفحص، والتفكير النقدي المتوازن الصحيح.

المطلب الثاني: التأكد من اتصال السند، من تطبيقات المحدثين للشك المنهجي أنهم لا يقبلون أي إسناد إلا إذا كان متصلاً، ومعنى اتصال السند أن يكون كل راو تلقى الخبر عن الراوي الذي قبله بدون واسطة، وبهذا تكون حلقات السند متصلة، فإن كان في السند حلقة ساقطة اعتبر غير متصل، وبذلك يكون الحديث ضعيفاً؛ لأن هناك حلقة مفقودة لا تعرف من حيث العدالة والضبط، ولا يستقيم قبول الحديث مع جهالة تلك الواسطة الساقطة، والحجة عند علماء الحديث لا تقوم إلا بالأسانيد المتصلة. قال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: (لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد المتصلة)[2]. وبنحو ذلك صرح مسلم[3]، والترمذي[4]، وأبو حاتم بن حبان[5]. وتحقق الاتصال في السند، يعني سلامته من السقط، والسقط أنواع فقد يكون

1-مسلم بن الحجاج القشيري، التمييز، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بدون ناشر، 1402هـ، ص. 170

2- عبد الرحمن بن أبي حاتم، المراسيل، علق عليه أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ، ص. 15.

3- مسلم بن الحجاج القشيري، مقدمة صحيح مسلم، مرجع سابق، 30/1.

4- محمد بن عيسى الترمذي، العلل الصغير ملحق بآخر جامع الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 5/ 753

5- أبو حاتم بن حبان، كتاب المجروحين والضعفاء، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الباز، مكة المكرمة، 72/2

في أول الإسناد أو في آخره أو في أثنائه، وقد يكون السقط براو واحد، وربما كان بأكثر من ذلك، فإن كان بأكثر من واحد فإما أن يكون على التوالي أو لا يكون، ولكل حالة مصطلح، ودرجة في الضعف، وعلى أية حال فموانع الاتصال بحسب التتبع سبعة:

1- التعليق: وهو ما حُذف مُبتدأ سنده، سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر على سبيل التوالي ولو إلى آخر السند[1].

2- الإرسال: وهو ما رفعه التابعي بأن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم[2].

3- الإعضال: وهو ما سقط من إسناده اثنان أو أكثر في موضع واحد[3]

4- الانقطاع: وهو ما سقط منه راو أو أكثر من أي موضع من السند[4]

5- الإرسال الخفي: هو الحديث الذي رواه الراوي عمن عاصره و لم يسمع منه، و لم يلقه[5]

6- التدليس: وهو أن يروي المحدث عمن لقيه وسمعه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه[6]

7 – عنعنة المعاصر غير المدلس إذا لم يثبت لقاؤه لمن يروي عنه، تعد غير متصلة على مذهب البخاري وجمع من متقدمي الحفاظ[7].

إن علماء الحديث يقدمون للباحث سبعة أسباب للشك المنهجي في اتصال أي سند، وبناء على ذلك فيجب أن يمر السند بسبعة اختبارات يفتش فيها ويُفحص ليثبت اتصاله.

ويمتد الشك المنهجي عند المحدثين حتى إلى صيغ السماع الصريحة، كما قال الحافظ ابن

1- نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، 1401هـ، ص. 374

2- المرجع السابق، ص. 370

3- المرجع السابق، ص. 378

4- المرجع السابق، ص. 367

5- المرجع السابق، ص. 386

6- المرجع السابق، ص. 381

7- انظر عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، 1421هـ، 2/589- 599

رجب[1]: (ينبغي التفطن لهذه الأمور، ولا يغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد، فقد ذكر ابن المديني أن شعبة وجدوا له غير شيء يذكر فيه الإخبار عن شيوخه، ويكون منقطعاً) واستدل على ذلك بأن أحمد كان (يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هو خطأ، يعني ذكر السماع. . . وذكروا لأحمد قول من قال: عن عراك بن مالك سمعت عائشة فقال: هذا خطأ، وأنكره وقال: عراك من أين سمع من عائشة؟ إنما يروي عن عروة عن عائشة. وكذلك ذكر أبو حاتم الرازي: أن بقية بن الوليد كان يروي عن شيوخ ما لم يسمعه، فيظن أصحابه أنه سمعه، فيروون عنه تلك الأحاديث ويصرحون بسماعه لها من شيوخه، ولا يضبطون ذلك).

وبهذا تتضح نماذج مختصرة من تطبيقات المحدثين للشك المنهجي المتعلق باتصال السند واحتمال وقوع سقط فيه، وظهر لنا أنهم يضعون أسباباً للشك، ولا يتركونه مفتوحاً لميول الباحث أو تحيزاته الشخصية، ثم لو رويت صيغة سماع صريحة في بعض الأسانيد فإن المحدثين أيضاً يشكون في ثبوتها ويشددون على التحقق من صحة ثبوتها إذا كانت هناك قرينة مضادة تستدعي الشك.

المطلب الثالث: الاحتياط في البحث عن عدالة الرواة وضبطهم: أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وتفصيل ذلك كما ذكر العلامة ابن الصلاح أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظاً غير مغفل حافظاً إذا حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني[2].

وبالتأمل فيما ذكره ابن الصلاح نلاحظ أن صفات القبول والرد بالنسبة للرواة ترجع إلى

1- المصدر السابق، 2/593-594

2- عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، 1981م، ص. 94، وللشافعي كلام في صفات الراوي الذي تقبل روايته، ذكر ذلك في كتاب الرسالة (ص. 370-371)

أمرين: العدالة، والضبط، فمتى توفرا في راو قُبِل، ويضعف الراوي باختلال إحدى هاتين الصفتين، ومعنى هذا أن المحدثين يدعون للشك أي التثبت والتحقق والتحري في قبول الراوي ابتداء في عدالته وضبطه.

ومعنى العدالة: استقامة الراوي الدينية وسلوكه العملي في المجتمع بما يدل على تحريه للصدق، وهي قد تشبه من بعض الوجوه ما نسميه في عصرنا بـــ "الأمانة العلمية"، والعدالة شيء زائد على مجرد التظاهر بالدين والورع، ولا يمكن التعرف عليها إلا بتتبع الأفعال واختبار التصرفات من قبل المعاصرين للراوي وهي في الغالب تحتاج إلى معرفة وخبرة طويلة، وهي شبيهة بالبحث عن عدالة الشاهد في قضية معروضة أمام القضاء[1].

ومعنى الضبط: الدقة في نقل المعلومات كما سمعها الراوي ونقلت إليه، وهي تقرب نوعاً ما بما نسميه في عصرنا بـــ "الكفاية العلمية"، أو بتقديرات الطلاب ومستوياتهم اليوم (ممتاز، جيد جداً، جيد، مقبول، راسب، محروم، وهكذا)، والمطلوب في الراوي المحتج به أن يمتلك تقديراً عالياً في جانب الضبط، فإن انخفض تقديره في ذلك لم يحتج به، فإن كان الراوي لا يستطيع أن يروي متن الحديث كما سمعه، ويكتفي بالمعنى، فلابد حينئذ أن يكون دقيقاً في الحفاظ على المعنى الأصلي للرواية.

وقوادح العدالة والضبط هي أضداد مقوماتهما التي ذكرها ابن الصلاح آنفاً، وهي كفر الراوي، وعدم بلوغه، واختلال عقله (كالمجنون)، وتلبسه بشيء من موجبات الفسق كالكذب والتهمة به أو ارتكاب شيء من الكبائر، أو ارتكابه لخارم من خوارم المروءة المتعارف عليها في مجتمعه[2]، وقوادح الضبط هي الغفلة، والتهاون في الإتقان والدقة، والتساهل في رواية الأسانيد

1- في مسائل العدالة اختلافات وتفصيلات أعرضنا عنها لعدم مناسبة المقام، وهي تستحق أن تحرر في أطروحة علمية معمقة، لكثرة متعلقاتها التي تحتاج إلى بسط وتحقيق في الأقوال والأدلة، وربط ذلك بالنصوص التطبيقية للمحدثين.

2- في الاعتداد بخوارم المروءة خلاف، وليس هذا المحل المناسب لتحريره، ولكن يهمني هنا أن أبين أن المروءة

والمتون بما يظنه أنه المراد ولو خالف المعنى الأصلي للرواية وأخل بمقاصده.

إن قوادح العدالة، ومعها قوادح الضبط هي في الحقيقة أسباب الشك التي يعلمها المحدثون لطلبتهم، وهي بهذا تعد تطبيقاً واضحاً للشك المنهجي الذي تحدثنا عنه، فإن الراوي في التزامه الديني، وسلوكياته الشخصية التي هي بمثابة علامات على صدقه وأمانته العلمية، أو في تحريه للدقة الدالة على كفايته العلمية عند نقل المعلومات قد تعتريه بعض الأمور التي تحول دون قبول ما ينقله من مرويات.

ومن تطبيقات جمهور المحدثين للشك المنهجي في جانب العدالة أنهم لا يقبلون رواية المبتدع الداعية لبدعته، وقد ذهب جمع من المحققين إلى رد رواية المبتدع إذا احتوت على ما يؤيد بدعته[1]، والكلام في رواية المبتدع يدل على أن المحدثين قد برروا الشك العلمي في روايته بالنظر إلى كونه يحمل ميولاً وتحيزات قد تحول بينه وبين الصدق أو الإخلال لا شعورياً بالدقة في نقل المرويات، ولو كان في الأصل صادقاً مجانباً للكذب[2]، وليس ذلك إلا في إطار منهجية التثبت

هي عبارة عن الحرص على الذوق العام والأعراف المستقرة في المجتمع بما يحقق للراوي شخصية محترمة، وضدها أن يرتكب أموراً تؤدي إلى الغض من كرامته، وعدم احترامه داخل مجتمعه، والتشديد في ذلك يصب في مصلحة حماية الحديث النبوي، فمن لا يبالي بمكانته في المجتمع ويستهين بما يترهه عن صفات أهل السفه والطيش، فهو في الغالب لا يتحلى بخصال أهل الخير والفضل، ومثله لا يستبعد أن يتساهل في الكذب، والعدالة مدارها على الصدق.

1- أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (المطبوع باسم النكت على نزهة النظر)، تحقيق علي حسن عبدالحميد، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، 1414هـ، ص. 138، وهذا رأي الجوزجاني ورجحه ابن حجر، وانظر أيضاً نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، مرجع سابق، ص. 84.

2- الخطيب البغدادي، الكفاية، مرجع سابق، ص. 128، وابن رجب، شرح علل الترمذي، مرجع سابق، 1 /357، وانظر كلاماً في غاية الأهمية ذكره محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخ، بدون ناشر، 1402 هـ، ص. 41- 42.

التي بنى عليها المحدثون قواعدهم في نقد الأحاديث.

ومن تطبيقات المحدثين أيضاً للشك المنهجي في جانب العدالة موقفهم من المجهول بصفة عامة، وهو: من لم يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين[1]، وهو على قسمين: القسم الأول: مجهول العين وهو من لم يرو عنه إلا راو واحد، والقسم الثاني: مجهول الحال ويقال له المستور وهو من روى عنه أكثر من واحد ولكن لم يجرحه أو يوثقه أحد[2].

وجمهور المحدثين على عدم قبول المجهول بنوعيه، وهذا يؤكد أنهم لم يكتفوا في إثبات العدالة بحكم أن الأصل في المسلم هو الاستقامة والعدالة، ومستندهم في عدم قبولهم لذلك أن الرواية في الغالب تنشئ حكماً شرعياً ينبني عليه واجبات ومستحبات، أو محرمات ومكروهات، فلا يمكن أن يتساهل في ذلك، لأن التعامل هنا مع رواية المجهول يشبه التعامل مع الشهادة أمام القضاء الشرعي، فالشاهد لا يقبل حتى يكون مرضياً عنه عند المسلمين كما قال تعالى {ممن ترضون من الشهداء} [البقرة : 282]، والوصول إلى ذلك يحتاج إلى تزكية من آخرين تثبت عدالته، إذ يتوقف على شهادته ثبوت حق أو منعه.

وأما في جانب الضبط، فنجد علماء الحديث لا يسلمون لأي أحد مهما كان بقوة ضبطه، إلا بعد اختباره شخصياً، أو اختبار مروياته، وهم ينطلقون في ذلك من مبدأ الشك المنهجي وحتمية التثبت، فالنقلة عندهم ليسوا سواء من حيث التفوق في القدرات العلمية، فمنهم المتفرغ لطلب العلم المجتهد في مدارسته، ومنهم العامل المشغول بعمله ويعطيه أولوية على ما سواه، ومنهم من طلب العلم على كبر وذاكرته لا تسعفه كما هي ذاكرة الشاب القوي، ومنهم من كان يكتب، ومنهم من لا يكتب، ومنهم من كان يكتب بدقة ويحافظ على كتبه، ومنهم من كان على الضد من ذلك، وكل هذه الاختلافات والفروق تجعل الرواة على درجات في الضبط

1- الملا علي قاري، شرح نزهة النظر (شرح الشرح)، تحقيق محمد نزار تميم وهيثم نزاز تميم، ط. 1، دار الأرقم، بيروت، ص. 433.

2- ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، مرجع سابق، ص. 135.

والإتقان. وبناء على ذلك نرى علماء الحديث يطبقون الشك المنهجي في جانب ضبط الرواة، ومن تلك التطبيقات مراعاتهم لمظاهر اختلال الضبط في الرواة، ومنها أنهم[1]:

1- لا يقبلون حديث من عرف بقبول التلقين في الحديث، ومعنى التلقين أن يعرض عليه الحديث الذي ليس من مروياته، ويقال له: إنه من روايتك، فيقبله ولا يميزه، وذلك لأنه مغفل فاقد لشرط التيقظ، فلا يقبل حديثه.

2- لا يقبلون رواية من كثرت الشواذ والمناكير (أي المخالفات والتفرد الذي لا يحتمل منه) في مروياته، لأن وقوع مثل هذا يدل على عدم حفظه.

3- لا يحتجون برواية من عرف بكثرة السهو في رواياته؛ لأن كثرة السهو تدل على سوء الحفظ أو التغفيل فلا يكون الراوي ضابطاً.

4- لا يعتدون بمن أصر على غلطه بعد تبيينه له وعاند.

5-لا يعتدون برواية من يتساهل في نسخته التي يروي منها إن كان يروي الحديث من كتاب، كمن يحدث من أصل غير صحيح أي غير مقابل على الأصول المسموعة المتلقاة عن المصنفين بالسند الصحيح. إلى غير ذلك من أمور تخل بالضبط.

وإنما يعرف ضبط الراوي باستقراء وتتبع لمروياته وسبرها، ويكون ذلك بعرضها على روايات الثقات المعروفين بالضبط والحفظ ثم الموازنة بينهما مع الدراسة المتأنية لهما، فإذا كانت أحاديثه موافقة لمرويات الثقات في الغالب عُلم أنه ثقة ويغلب على الظن أن الاستقامة كانت ملكة لذلك الراوي، وإذا وُجد أن يخالفهم فبقدر مخالفته تُحدد درجة ضعف ضبطه. يقول ابن الصلاح: (يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة؛ عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال

1- ابن الصلاح، علوم الحديث، مرجع سابق، ص. 107-108، نور الدين عتر، ومنهج النقد في علوم الحديث، مرجع سابق، 86-87.

ضبطه، و لم نحتج بحديثه)[1]. وبنحو هذا صرح الشافعي[2]، وابن معين[3]، ومسلم[4]، وابن حبان[5]، والذهبي[6] وغيرهم. ومن القواعد الكلية التي يستخدمها المحدثون عند الكلام في الجرح والتعديل مما له صلة بالشك المنهجي: موانع قبول الجرح والتعديل[7]، وهي بمثابة أسباب للشك تقتضي من الباحث في النقد الحديثي أن ينظر فيها ويحتاط لها ويقوم بفحصها، ومن ذلك:

1- ألا يكون الناقد نفسه مجروحاً في عدالته أو مطعوناً في خبرته العلمية وقدراته[8].

2-ألا ينفرد أحد النقاد الموصوفين بالتشدد بجرح راو ثبت توثيقه[9].

3- لا يقبل الجرح المبهم - الذي لم يبين سببه - في راو وثقه علماء معتبرون[10]؛ لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح

1- ابن الصلاح، علوم الحديث، مرجع سابق، ص. 116.

2- محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، ط. 1، القاهرة، ص. 463.

3- محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، مرجع سابق، ص. 69-70، سرد المؤلف حفظه الله عدة نصوص عن ابن معين في ذلك.

4- مسلم بن الحجاج، مقدمة صحيح مسلم، مرجع سابق، 7/1.

5- أبو حاتم بن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1414هـ، 154/1-155.

6- شمس الدين أحمد بن محمد الذهبي، الموقظة، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1405هـ، ص. 52.

7- للمزيد حول موانع قبول الجرح والتعديل ينظر التنكيل للمعلمي (62/1-72) ومقدمته لكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/ص ب، ج)، والرفع والتكميل للكنوي بتحقيق أبو غدة.

8- الذهبي، الموقظة، مرجع سابق، ص. 82. أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني، هدي الساري، دار المعرفة، بيروت، ص. 417، 431.

9- شمس الدين أحمد بن محمد الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1405هـ، ص. 167

10- ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، مرجع سابق، ص. 193

في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه، لينظر فيه أهو جرح أو لا ؟[1]. فربما كان سبب الجرح مبنياً على سبب ضعيف مثل الأمور المختلف فيها كشرب النبيذ وغيره.

4 – لا عبرة بالجرح إذا كان بسبب التحامل (كالمنافسة بين الأقران، والمخالفة في المعتقد)[2].

5 – لا يعتد بنقل التعديل أو الجرح عن الناقد إلا إذا كان ثابتاً (كعدم صحة السند، أوجود خطأ في النص)[3].

6 – لا يُحمل كلام الناقد تعديلاً أو جرحاً على الظاهر أو العموم أو الإطلاق قبل النظر في سياقه وقرائنه، فقد يكون نسبياً أو خاصاً أو مقيداً، أو ليس على ظاهره لاختلاف معاني المصطلحات[4].

وباستعراض ما مضى نرى أن مبدأ الشك المنهجي كان حاضراً في كل حيثيات جرح الرواة وتعديلهم، فقد كان حاضراً في ذكر المحدثين لقوادح العدالة، وهذا بمثابة طرح أسئلة " تشككية " في كل راو لفحصه من جهة العدالة، ثم كان حاضراً أيضاً في قوادح الضبط، وهذا بمثابة المطالبة للباحث الحديثي بأن يفتش ويسأل ويفحص ويتحرى في ضبط الراوة، وكان حاضراً في موانع قبول الجرح والتعديل، وذلك كله في حقيقة الأمر أسباب للشك المنهجي يطرحها المحدثون في شأن الراوة قبل أن يحكموا بقبولهم أو الطعن فيهم.

المطلب الرابع: التحقق من سلامة الحديث من الشذوذ: فالشاذ عند المحدثين لا يخرج عن

1- ابن الصلاح، علوم الحديث، مرجع سابق، ص. 96.

2- الذهبي، الموقظة، مرجع سابق، ص. 88. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، دار الفكر، بيروت. 16/1

3- ابن حجر العسقلاني، هدي الساري، مرجع سابق، ص. 387، 393

4- عماد الدين ابن كثير، اختصار علوم الحديث المطبوع مع شرحه الباعث الحثيث، شرح الشيخ أحمد شاكر، تحقيق علي حسن عبد الحميد، دار العاصمة، الرياض، 1415هـ، 321/1. والذهبي، الموقظة، مرجع سابق، ص. 82-83، وابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، مرجع سابق، 17/1، وعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مقدمة الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1404هـ

معنيين[1]:

الأول: مخالفة المقبول (الثقة والصدوق) لمن هو أولى منه صفة أو عدداً، يعني مخالفته لمن هو أوثق منه أو لعدد من الثقات. والثاني: هو ما انفرد به شيخ لا يحتمل حالُه قبولَ تفرده. والشذوذ ينقسم إلى شذوذ سند، وشذوذ متن. وبناء عليه فلا يمكن أن يكون الحديث محتجاً به إلا بعد التأكد من سلامته من المخالفة القادحة والتفرد غير المحتمل، قال العلامة ابن القيم: (وقد عُلم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحته؛ فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها: صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون روايه قد خالف الثقات أو شذ عنهم)[2]، وقال الحافظ ابن كثير: (والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن، إذ قد يكون شاذاً أو معللاً)[3]، ولذا اشترط علماء الحديث لجعل الحديث صحيحاً أن يكون سالماً من الشذوذ، وهذا يعني أن كل حديث للثقة (العدل الضابط) محتمل أن يكون شاذاً، وعلى المحدث أن يتحقق من سلامة الحديث من الشذوذ قبل الحكم بصحته، والسبب في اشتراط السلامة من الشذوذ أن مخالفة الثقة لمن هو أرجح منه صفة أو عدداً، دليل على أنه قد وهم في روايته تلك، والمحدثون بلغ بهم الاحتياط والتثبت أنهم أبقوا احتمال الوهم في بعض المرويات الجزئية في حق من وصفوه من حيث الإجمال بالثقة والضبط؛ وما ذلك إلا ليضمنوا أن يكون الحديث منسجماً مع نصوص الكتاب والسنة والإجماع القطعي[4].

1- ابن الصلاح، علوم الحديث، مرجع سابق70-71. الذهبي، الموقظة، مرجع سابق، ص. 42. ابن رجب، شرح علل الترمذي، مرجع سابق، 2/658-659. ابن حجر، نزهة النظر، مرجع سابق، ص. 98. ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع بن هادي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1404هـ، 2/674-675.

2- ابن قيم الجوزية، الفروسية، دار التراث العربي للطباعة والنشر، مصر، ص. 64.

3- ابن كثير، اختصار علوم الحديث، مرجع سابق، 1/139.

4- أفردت بحثاً بعنوان "نقد المتن وعلاقته بالحكم على الرواة الحديث عند علماء الجرح والتعديل "، منشور

وكما تقدم فإن الشاذ لا يقتصر على المخالفة فقط، بل يدخل فيه التفرد غير المحتمل ولو كان من راو ثقة أو صدوق عند بعض المحققين من المتقدمين والمتأخرين[1]، ومن أولئك الحافظ ابن رجب[2]، وهذا رأي الإمام الذهبي من محققي المتأخرين، فقد قال في تعريف الشاذ: (هو ما خالف راويه الثقات، أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله قبول تفرده)[3]، وقال في تعريف المنكر: (وهو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يُعدُّ مُفرد الصدوق منكراً)[4]. وقال أيضاً في موضع آخر: (وقد يتوقف كثير من النقاد في إطلاق الغرابة مع الصحة في حديث أتباع الثقات. . . وقد يُسمي جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثل هشيم، وحفص بن غياث منكراً)[5].

وقال في محمد بن إسحاق: (فالذي يظهر أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال، صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة)[6]، وله رحمه الله نصوص أخرى مشابهة وتطبيقات لما حرره آنفاً[7].

في مجلة إسلامية المعرفة، العدد 39، ص. 103 - 146، ضمنته أمثلة عديدة على مخالفة الثقة لمن هو أولى منه، فيمكن أن يراجعه من أراد نماذج عملية وأمثلة تطبيقية على ذلك.

1- ابن رجب، شرح علل الترمذي، مرجع سابق، 653/2-659.

2- المرجع السابق، وابن رجب، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمود بن شعبان مقصود وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، 1417هـ، 174/4، وانظر كلام ابن رجب الذي نقله جمال الدين ابن عبد الهادي المعروف بابن المبرد الحنبلي في كتابه سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، ط. 1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1418هـ، ص. 28.

3- الذهبي، الموقظة، مرجع سابق، ص. 42.

4- المرجع السابق.

5- المرجع السابق ص. 77.

6- شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، 475/3.

7- شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1402 هـ، 184/5، 33/4، الذهبي، ميزان الاعتدال، مرجع سابق، 400/2، 442، والرد على ابن

وتوجد في كتب العلل والنقد الحديثي بصورة عامة عشرات الأمثلة على عدم قبول الحديث بسبب تفرد راويه الموصوف بالعدالة والضبط، ولنأخذ بعض الأمثلة على ذلك فهذا الحافظ المتقن الثبت شعبة بن الحجاج لما سمع من عبد الله بن دينار حديثاً قال: (استحلفتُ عبد الله بن دينار هل سمعته من ابن عمر، فحلف لي) وقال أبو حاتم الرازي معلقاً على ذلك: (كان شعبة بصيراً بالحديث جداً، فهماً فيه، كان إنما حَلَّفه لأنه كان يُنكر هذا الحديث، حكمٌ من الأحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشاركه أحد، لم يروه عن ابن عمر أحد سواه علمنا)[1]. وقال ابن معين: (لو كان هذا هكذا؛ لحدَّث به الناس جميعاً عن سفيان ولكنه حديث منكر)[2] وهذا في حق حديث تفرد به يحيى بن آدم[3] عن الثوري. وقال أبو حاتم الرازي: (وقد روى عن سهيل -بن أبي صالح- جماعة كثيرة، ليس عند أحدٍ منهم هذا الحديث. . . لا أدري لهذا الحديث أصلاً عن أبي هريرة أعتبر به، وهذا أصل من الأصول لم يُتابع عليه ربيعة[4]-[5]

متى يكون التفرد لا يحتمل؟ هناك أسباب عديدة وقرائن متنوعة تجعل التفرد من الراوي المقبول[6] غير محتمل، ومن أهم هذه الأمور على سبيل المثال لا الحصر:

القطان (المطبوع باسم نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام)، تحقيق فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1408هـ، ص. 101، 120، 121.

1- ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل، مرجع سابق، 170/1

2- التاريخ والعلل عن أبي زكريا يحيى بن معين، عباس بن محمد الدوري، تحقيق أحمد نور سيف، ط. 1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1399هـ، 346/3

3- وهو ثقة حافظ فاضل كما عند ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، 1406هـ، رقم الترجمة (7496).

4- هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأي، وهو ثقة فقيه مشهور عند ابن حجر، تقريب التهذيب، مرجع سابق، رقم الترجمة (1911).

5- عبد الرحمن بن أبي حاتم، العلل، دار السلام، حلب، 463/1

6- المقصود هنا بالمقبول أي الراوي الذي يقبل حديثه محتجاً به، والقَبول صفة عامة مشتركة بين الثقة والصدوق، وقد استعمل هذا التعبير أحياناً بعض العلماء كالخليلي وابن الصلاح وابن حجر وغيرهما، ولا

1- إذا تفرد المقبول بحديث عن حافظ له تلامذة كثر، وبعضهم مختص به وملازم له، فحينها يكون التفرد غالباً لا يحتمل. قال الإمام مسلم: (فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك. قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثر، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث، مما لا يعرفه أحد من أصحابهما وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس)[1]، وقد طبق مسلم ذلك كما في قوله: (فأما رواية المعافى بن عمران عن أفلح عن القاسم عن عائشة فليس بمستفيض عن المعافى، إنما رواه هشام بن بَهْرام[2] وهو شيخ من الشيوخ، ولا يُقر الحديث بمثله إذا تفرد)[3].

2- إذا تفرد المقبول بأصل أو حكم من الأحكام المهمة و لم يشاركه فيه أحد؛ فمن الوجاهة أن يُقال: أين كان المعاصرون من الحفاظ والأئمة عنه ؟! وقد تقدم قول شعبة: (حكم من الأحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشاركه أحد)[4]، ومن ذلك قول الإمام مالك منكراً على عبد الرحمن بن أبي الزناد لما حدث عن أبيه: (أين كنا نحن من هذا؟!)[5]. وكقول الإمام أحمد: (أصحاب أبي هريرة المعروفون ليس هذا عندهم)[6]. وكقول أبي حاتم الرازي: (أين

يدخل في مفهوم المقبول هنا مصطلح الحافظ ابن حجر في التقريب، وهو خاص به فإن حقيقته عنده رحمه الله أنه لين الحديث إلا أن يتابع فيكون مقبولاً عند المتابعة.

1- مسلم بن الحجاج، مقدمة صحيح مسلم، مرجع سابق، 7/1

2- هو ثقة كما صرح ابن حجر، تقريب التهذيب، مرجع سابق، رقم الترجمة (7287).

3- مسلم بن الحجاج، التمييز، مرجع سابق، ص. 215

4- ابن أبي حاتم، العلل، مرجع سابق، 92/1

5- الذهبي، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، 169/8

6- ابن قدامة المقدسي، المنتخب من علل الخلال، تحقيق طارق عوض الله، دار الراية، الرياض، 1419هـ، ص. 228

كان الثوري وشعبة عن هذا الحديث؟) [1]. وكقولـــه: (فلو أن هذا الحديث عن الحُر - بن الصيَّاح-[2] كان أول ما يُسأل عنه، فأين كان هؤلاء الحفاظ عنه؟)[3] أي وإذا سئل عنه انتشر وتعددت رواته، وكقولـــــه: (ولو كان هذا الحديث عند شعبة، كان أول ما يُسأل عنه)[4].

وكقول ابن القيم: (وقال بعض الحفاظ: بعيدٌ جداً أن يكون الحديث عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً، ثم لا يرويه واحد من أصحابه الملازمين له، المختصين به، الذين يحفظون حديثه حفظاً، وهم أعلم الناس بحديثه)[5]. وكقوله أيضاً: (فأين نافع وسالم وأيوب وسعيد بن جبير؟ وأين أهل المدينة وعلماؤهم عن هذه السنة التي مخرجها من عندهم، وهم إليها أحوج الخلق لعزة الماء عندهم، ومن البعيد جداً أن تكون هذه السنة عند ابن عمر، وتخفى على علماء أصحابه وأهل بلدته، لا يذهب إليها أحد منهم، ولا يروونها ويديرونها بينهم !)[6].

وكقـــول المعلمي اليماني: (وهذا الحديث في حكم مختلف فيه تعم به البلوى، وعطاء إمام جليل فقيه معمر، وكان بمكة حيث ينتابها أهل العلم من جميع الأقطار، ولـــــه أصحاب أئمة حفاظ فقهاء، كانوا أعلم به وألزم له من أيوب بن موسى وعمرو بن شعيب، فلو كان عنده هذا الحديث عن ابن عباس لما فاتهم)[7].

3- تفرد متأخر الطبقة ولو كان ثقة لا يقبل كما نص على ذلك الذهبي في الموقظة[8]، وكلما

1- ابن أبي حاتم، العلل، مرجع سابق، 92/1

2- هو النخعي الكوفي ثقة كما صرح الحافظ ابن حجر، تقريب التهذيب، مرجع سابق، ترجمة (1159).

3-ابن أبي حاتم، العلل، مرجع سابق، 392/1

4- المرجع السابق، 400/2-401

5- ابن القيم، الفروسية، مرجع سابق، ص. 58

6- ابن القيم، تهذيب سنن أبي داود، تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، 1400هـ، 62/1، وهذا الكلام لا يتبناه ابن القيم إنما ذكره على سبيل المناظرة بين رأيين.

7- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، دار الكتب السلفية، القاهرة، 1405هـ، 111/2

8- الذهبي، الموقظة، مرجع سابق، ص. 77-78

تأخرت طبقة المتفرد كلما قوي احتمال رده، خاصة بعد تدوين السنة، وانتشار الاهتمام بجمعها، ولا شك أن التفرد في عصر الرواية الشفهية - قبل انتشار التدوين واشتهاره وقَبول المحدثين به بعد زمن من ممانعة الكثيرين منهم -- محتمل جداً، ولذا كان الأمر كما أشار الذهبي إلى أن تفرد التابعي مقبول ولا يُشدد فيه، ويتدرج التشدد في التفردات كلما بعد الزمن عن عصر النبوة وتأخرت الطبقة.

إن كلام علماء الحديث في الشاذ يدل بجلاء على اهتمامهم البالغ بالشك المنهجي في التعامل مع الرواة ومروياتهم، وهم - رحمهم الله - يعلموننا أسباب الشك المنهجي في حديث الثقات والمقبولين، فيقولون لنا: انظروا فلربما رووا حديثاً خولفوا فيه سنداً أو متناً؛ فلا تقبلوه إن كان المخالف أقوى صفة أو عدداً. ثم يقولون لنا: انظروا إلى تفرد الراوي فقد يكون تفرداً غير محتمل له، وإذا كان كذلك فإنه مظنة الخطأ فتوقفوا فيه.

المطلب الخامس: تحري سلامة الحديث من العلة: قد يتوفر في الحديث أكثر شروط الصحة: من اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، لكن هذا لا يكفي لصحة الحديث والاحتجاج به، بل على الناقد أن يتحرى من سلامة الحديث من العلة، وهي سبب غير ظاهر وإنما خفي، فإن وجِد ذلك السبب وكان قادحاً، فإنه يؤدي إلى رد الحديث وعدم صلاحيته للاحتجاج، وقد تنبه المحدثون بتطبيقهم لمبدأ التثبت (الشك المنهجي) أن الراوي الموصوف بالعدالة والضبط المستحق للقب "الثقة"، قد يخطئ بدون شعور منه أو قصد في السند أو المتن، إما بزيادة أو نقص، أو بإبدال وتغيير فيهما أو في أحدهما، وهذا منهم رحمهم الله في غاية الدقة والاحتياط التي لا أعرف لها نظيراً في منهج البحث العلمي المعاصر في الدراسات التاريخية، التي هي أقرب لمنهج المحدثين من حيث الإجمال.

والعلة من حيث المعنى: تشبه المرض الخفي الكامن في الأعماق والذي لا يظهر إلا للطبيب الخبير العميق الفهم، بينما الجرح شيء ظاهر على الجلد، والفرق بين الجرح الظاهر والعلة الخفية

يصور لنا الفرق بين علم الجرح والتعديل وعلم العلل[1]، وعليه فالخبر المُعل هو حديث اكتشف فيه سبب غامض خفي، يقدح في ثبوت الحديث، وظاهره السلامة منه. أي أنه سبب لا يظهر إلا بعد تفتيش وبحث وتنقيب، ومجالها: رواياتُ الثقات[2]. والعلة من حيث الوقوع تنقسم إلى نوعين: علة إسنادية، وعلة متنية، ويتفرع عن ذلك صور كثيرة[3]، وليست كل العلل على مستوى واحد من حيث قوة الأثر والقدح في صحة الحديث[4].

وأسباب حصول العلة كثيرة، وهي عند التأمل يمكن لنا أن نقول: إنها بمثابة مبررات للشك المنهجي في أي حديث توفرت فيها بعض شروط الصحيح كاتصال السند وعدالة الرواة وضبطهم، ولهذا يرى علماء الحديث أنه من الممكن أن يحصل للثقة دخول حديث في حديث، أو يقع له تصحيف، أو ينقلب عليه السند كله أو بعضه، وربما يكون سبب ذلك أن الراوي حدث بالحديث في غير بلده، والمعروف عنهم إذا سافر أحدهم بعيداً عن دياره لا يصحب معه في الغالب كتبه فقد يقع في الخطأ بسبب ذلك لقلة مطالعته ومراجعته، وقد يكون الراوي حدث بالحديث في شيخوخته مع بداية هرمه، حيث تبدأ الذاكرة في التخليط فتشتبك الحقيقة بالخيال، وقد يكون الراوي ممارساً متقناً لأحاديث شيوخه؛ إلا واحداً منهم لم يتمكن من إتقانه وإحكامه، وقد يكون الراوي سمع شيخه، ولم يتنبه إلى عيب في نطقه، فيغيّر حرفاً أو كلمة، وقد يروي بالمعنى فيختصر الحديث فيغير المعنى وهو لا يشعر، كل هذه القضايا وغيرها كثير لا تظهر على السطح المشاهد ولا الشاشة المرئية، وليست هي من الأمور الجلية المعروفة، وإنما يدركها من كان خبيراً متمكناً بعمق وتبحر في الأحاديث[5].

1- همام عبد الرحيم سعيد، التمهيد في علوم الحديث، دار البشير، عمان، الأردن، 1999م، ص. 130– 131

2- أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، تصحيح معظم حسين، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 1397هـ، ص. 112-113)، وابن الصلاح، علوم الحديث، مرجع سابق، ص. 81-82

3- همام عبد الرحيم سعيد، العلل في الحديث، دار العدوي، الأردن، 1400هـ، ص. 134 - 168

4- ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، مرجع سابق، 746/2 - 749

5- همام عبد الرحيم، التمهيد في علوم الحديث، مرجع سابق، ص. 131

وبعد أن ألمنا بمعنى العلة وأنواعها وأسبابها، فإنه قد يتبادر إلى تفكير المطلع أن يطرح السؤال الآتي: كيف تكتشف العلة في الحديث ما دامت بهذه الكيفية من الغموض والخفاء؟ والجواب كما جاء عن علي بن المديني أنه قال: (البابُ إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه)[1]، وقال الخطيب البغداديّ : (والسبيلُ إلى معرفةِ علةِ الحديث أنْ يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط. . . قال ابن المبارك: إذا أردتَ أن يصحَ لكَ الحديث فاضرب بعضه ببعض)[2]. فالوسيلة المتبعة في معرفة سلامة الحديث من العلة أن تجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف[3].

وتكتشف العلة بدلائل وعلامات، قال الحافظ ابن الصلاح: (ويستعان على إدراكها: بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك)[4]، وأرى أن يميز بين الاختلاف على مدار السند، والمخالفة الواقعة بسبب خارج عن النظر في المدار، وعليه يمكن لنا أن نقول: إن دلائل العلة في الغالب الأعم لا تخرج عن:

1 – اختلاف الرواة على مدار السند (أي الراوي الذي تشترك أسانيد الحديث في الالتقاء عنده فيكون بذلك الحلقة المركزية التي تتشعب عنها أسانيد ذلك الحديث)، وهي أسهل الدلائل اكتشافاً وأكثرها وقوعاً في كتب العلل، فإن وقوع اختلاف على مدار السند بالوصل والإرسال أو بالرفع والوقف وما يلحق بذلك من حالات الاختلاف؛ يوجب النظر في الراجح منها باستعمال قرائن الترجيح، كالترجيح بالأكثر، أو الترجيح بالأحفظ، أو الترجيح بالاختصاص، ونحو ذلك من قرائن الترجيح الكثيرة.

1- الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مرجع سابق، 212/2

2- المصدر السابق (295/2-296) بتصرف يسير

3- ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، مرجع سابق، 711/2

4- ابن الصلاح، علوم الحديث، ص. 82-83

2 – مخالفة الحديث لما هو أقوى منه، (ويدخل في ذلك من حيث المتن، مخالفة الحديث لصريح القرآن[1]، أو السنة الصحيحة، أو الإجماع القطعي، أو مخالفة راويه لمقتضاه).

3 – التفرد غير المحتمل، وقد وضحنا في المطلب الرابع آنفاً متى يكون التفرد غير محتمل.

والحقيقة أن مفهوم العلة أعم وأوسع من الشذوذ، فيدخل الأخير على التحقيق فيه كما يدخل فيه المضطرب، والمقلوب، وزيادة الثقة، والمدرج، وغير ذلك، وإنما أفردنا الشاذ بالذكر لسببين: **الأول**: موافقة للمشهور عند أهل الاختصاص. **والثاني**: لأن كثيراً من المشتغلين بالحديث لسان حالهم عند تطبيق شرط السلامة من العلة قصر ذلك على العلل الناشئة عن الاختلاف على مدار السند، ولا يخلو كثير من المعاصرين من بعض التقصير في مراعاة نقد المتن الحديثي بسبب المخالفة المؤثرة، ويمتد تقصيرهم كذلك إلى عدم التفاتهم لأثر التفرد غير المحتمل في عدم قبول الرواية، ولهذين السببين آثرت أن أفرد مطلباً للسلامة من الشذوذ؛ لبيان أهمية المخالفة المؤثرة في المتن، والتفرد غير المحتمل.

وبما تقدم أرجو أنه توضحت العلاقة الوطيدة بين الشك المنهجي ومسألة العلة عند المحدثين، ومدى الارتباط الوثيق الذي يجمعهما، إذ اشترط المحدثون لصحة الحديث سلامته من العلة، وبناء عليه يجب على الناقد البحاثة في كل حديث يتصدى للحكم عليه أن لا يبادر بالاغترار بظاهره قبل أن يتحرى (أي يشك) هل هو معل أم لا؟ فإن لم يكن متأكداً بيقينه أو بغلبة ظنه من سلامته من العلة فلا يحل له القول بأن الحديث صحيح، والمحدثون بهذا يُعملون الشك المنهجي في أي حديث يرويه الثقة، فيوقفون تصحيحه إلى أن يفحصوا هل هناك معارض مؤثر في ثبوته أم لا؟

1- يلاحظ هنا أننا لم نقل المخالفة لظاهر القرآن أو لإيماءات القرآن إنما قلنا لصريح القرآن أي ما كان قطعي الدلالة، والأمثلة على ذلك نادرة، يمكن مراجعة بحثنا " نقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث "، مرجع سابق، ص. 115 – 116.

الخاتمة: نخلص مما سبق أن الشك المنهجي مبدأ أساسي في منهج البحث العلمي ويعني التوقف مؤقتاً بحثاً عن أدلة القبول أو الرفض، وأنه مختلف من حيث الخصائص عن الشك المذهبي المذموم، كما أنه من المقرر في المنهج العلمي أنه ليس كل شك يعد منهجياً إلا إذا أيدته أسباب وجيهة أو قرائن مرعية.

وقد تأكد لنا أن تطبيقات المحدثين تتفق مع هذا المبدأ بل إن للمحدثين إبداعات ودقة في طرحه تتفوق – في نظرنا – على المنهج العلمي المعاصر في الدراسات التاريخية مثلاً، إن القاعدة الكبرى التي تسيطر على منهج المحدثين هي قاعدة الاحتياط والتثبت التي دمغت المنهج كله بعلامتها حتى جاز لنا أن نقول: إن الأصل عند المحدثين عدم قبول الراوي والمروي حتى يثبت استحقاقهما للاحتجاج. ولقد ظهر لنا بوضوح أن المحدثين يضعون أسباباً للشك المنهجي عند الحكم على الحديث، وتأتي تلك الأسباب تحت أربعة شروط:

1 – اتصال السند، فربما كان غير متصل.

2 – عدالة الرواة وضبطهم، فقد يكون أحدهم لا يسلم من قوادح العدالة أو موانع الضبط

3 – التحقق من سلامة الحديث من الشذوذ، فاحتمال وقوع مخالفة مؤثرة أو تفرد غير محتمل، أمر قائم في كل حديث حتى يثبت العكس.

4 – تحري السلامة من أي سبب خفي غامض يقدح في الثبوت مع عدم ظهوره إلا بعد التفتيش.

وهذه الأسباب تتسم بالدقة والشمولية والإحاطة. إن تعليم هذه الأمور لدارسي علوم الحديث ولغيرهم من أصحاب التخصصات الأخرى، سيسهم –في تقديرنا– في سهولة التدرب على الشك المنهجي عند التعامل مع المعلومات المبنية على الأخبار والنقل في شتى مجالات العلوم الإنسانية المعاصرة بطريقة منظمة ومنطقية. هذا والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.